كرامة المواطن المصري في أقسام الشرطة

البعد الاقتصادي في برنامجي الانتخابي ينشأ على صناعة نماذج ناجحة من البشر و من ثم ستقوم هذه النماذج الناجحة بإقامة الصناعة فينتعش الاقتصاد. أنظر للمصريين عندما يسافروا خارج البلاد تجدهم على درجة عالية من الكفاءة و هذا لتوافر المناخ الصحيح للعمل. لهذا يجب علينا أن نركز على تهيئة الأجواء و خلق شعور بالإنتماء والانطلاق و هذا لن يأتي إلا بالحفاظ على كرامة الإنسان. من المستحيل أن يضرب مواطن في قسم الشرطة أو في الشارع على يد أمين شرطة ثم يظل عنده إحساس بالإنتماء .. مطلقا .. مستحيل. ولذلك من أول القرارات التي سأتخذها هو أن يوجد وكيل نيابة في كل قسم شرطة مسؤول عن التفتيش يوميا على القسم .. لأنه لا يصح أبدا أن يُهان مواطن في بلدنا مرة أخرى!! لابد للشاب أن يشعر بأنه ذو كرامة و أنه بالفعل صاحب البلد و لا يستطيع أحد أن يتعرض له بسوء.

مبنى ضخم مرفقي لكل عشوائية

للأسف الأحياء العشوائية في مصر فيها نوع من الإفتئات على الحد الأدنى للإنسان. فتجد مثلا دورة مياة مساحتها متر في متر لا تصلح لاستخدام الخنازير تتناوب عليها أكثر من عشرين أو ثلاثين أسرة رجالا ونساءا وشبابا وفتيات !!! كيف يكون شعور أب و هو يرى ابنته تخرج من المنزل لتذهب إلى المرحاض المشترك سائرة بين الشباب !!! هذا مع اضطرارهم الخوض في مياة المجاري المرتفعة إلى ربع متر وزيادة !! هذه أمور تخص الكرامة لا يمكن القبول بها و لا يتصور أن أبني حياة اقتصادية في البلد و أنا منشغل عن هذه المعاناة التي يعيشها المواطن المصري. لو الحكومات السابقة اتسمت بأدنى شعور بالمسؤولية لما انتظرت حتى تنتهي من عمل مشاريع بناء لتسكينهم و لأسرعت ببناء مبنى واحد فقط في كل عشوائية ”مبنى مرافق“ يحوي مثلا 200 دورة مياه للحفاظ على كرامة المواطن و تفصل فيها دورات النساء عن دورات الرجال. و لهذا فإنني أعزم على بناء مبنى ضخم مرفقي لكل عشوائية على سبيل السرعة إلى حين إيجاد حلول دائمة لهم و لكن على الأقل نكفل لهم الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية .

الاهتمام بالفقراء ودعم الأغنياء

الفقراء و الضعفاء هم بوصلة السياسات -إن كنا صادقين- و شعورهم بوفرة الكرامة و التوفير رغم فقرهم أوجب حتى من مجرد تلبية مطالبهم فحسب ، فإن كرامة الفقير شرط لشرف المجتمع فما لم تكن موجودة كان المجتمع كله فاقد الشرف و ليس معنى هذا أن نحملهم على الأغنياء و نجلدهم بهم وإنما هناك دولة هي المطالبة بأن تكون دولة بالفعل مسئولة عن مسئوليتها و حارسة لضعفائها و يظل أصحاب المال، لا نفشّل مشروعاتهم و لا نشعر الفقراء بالانكسار و الذل أمامهم لفضل منهم عليهم و ليس الأغنياء نواباً عن الدولة في تحمل المطالب بل الدولة ترعاهم جميعاً و ترعى مقاييس النجاح لأعمالهم و حقوقهم في مجتمع ينطق بالوئام و التواد و الحب و الروي و العطف و الرفق و الدعاء بين أفراده أجمعين متحابين متآزرين .

وضوح الرؤية و تجويد روابط الدولة

الدولة التي ليس لها رؤية ليست بدولة، و الدولة التي لا توفر تخصص كل مؤسسة و تبني عليه و تعتمده ليست بدولة، و الدولة التي لا تجوّد مرونة الروابط و الوصلات بين كل مؤسسة بها و باقي المؤسسات ليُخدِّم بعضها على بعض تمارس غيبوبة لا ترفعها إلا إلى الحضيض و الدولة التي ليس لها سياسة مؤسسية ليبذل فيها أهل التخصص العميق طاقة جهدهم لجودة التصور و تحل محل ذلك تعليمات فرد و رؤية أحادية سواء وزيراً أو رئيس هي دولة عمياء ليس لها أعين و دولة تحل الجهات الخارجية و الدولية – بأغراضهم - محل أبنائها في رسم سياساتها حتى تزول تخوفاتها هي دولة خائنة ،وشعب مصر لن يكون هذا الشعب الذي يجعل حاكمه المرتضى من نوعية من يعيد هذا المجال المهين إما غفلة و فشلاً،أوعن قصد و تبييت لمصلحة هنا أو هناك.

التخطيط والوصلات القوية بين الوزارات

لابد أن نضع لكل وزارة ما يسمى بمجلس أعلى للوزارة يكون هو العقلية التي تخطط والوزير هو المسئول السياسي و يرأس هذا المجلس لكن هذا المجلس لابد أن يضع خطة و تقرير لأنه ليس من المعقول ابداً ان يُستهلك الوزير في الدخول في تفاصيل كل مشكلة ويترك التخطيط تماماً. مثلاً وزير كهرباء فوجئ بأن الكهرباء تنقطع لأن الأحمال زادت... أو مثلاً وزير نقل بعد تعيينه فوجئ بحادث قطار فتجد الجرائد تكتب عنه و مجلس الشعب يحاسبه والرئيس يستدعيه و يغرق فى الموضوع والسؤال في ظل كل ذلك من الذي يخطط لوزارة النقل أو الكهرباء ؟ لا تجد !!

فالنتيجة أن البلد عندنا إما تستهلك الوزير فى التنفيذ فتفقد تماماً التخطيط أوتجده غارق في التخطيط ومصالح الناس ضائعة. ولذلك مبدأ وجود وكلاء للوزارة ،ليس مجرد درجة وظيفية لكن تخصصات ، مبدأ في غاية الأهمية واحد يواجه طلبات الناس.. واحد لإدارة الأزمات.. واحد للحديث للإعلام بحيث أن الوزارة تكون مؤسسة متكاملة.

النقطة الثانية أنك يمكنك أن تنشئ مؤسسات قوية، مؤسسة الصحة، مؤسسة الاستثمار، مؤسسة التجارة ،مؤسسة الصناعة ولكن تبقى الوصلة بين كل مؤسسة والثانية ضعيفة كل واحدة تشتغل بمعزل عن الأخرى. ولو حدث الآن أي إتصال بين الوزارات تحدث أزمة وتجدهم يقولون هذا مخالف لسياسة الوزارة. بينما لو أننا أوجدنا مكتب إتصال وظيفته التنسيق والوصل بين الوزارات وبعضها مشاكل كثيرة سوف تُحل.

إذن مؤسسية الدولة وجودة الاتصالات بينها هو أمر هام جدًا

الخدمات الاجتماعية : لابد أن نصل إلى اللامركزية في إدارة الدولة

القضية الهامة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هي مسألة وصول الخدمات إلى أماكن إقامة الناس فتوفر بذلك الكثير من الأموال و الأوقات و الأعصاب و الأهم ستوفر الكثير من الجهود . مثلاً رجل من أطراف الصعيد ولكن يعيش حاليًا فى القاهرة يريد أن يغير بطاقته أو يقضي مصلحة في السجل المدنى أو شئ يخص زوجته أو أولاده يضطر أن يسافر إلى الصعيد من أجل ان يتقدم بالطلب ثم يرجع ثم يسافرلاستلامه ثم يرجع... هذا في حالة أن الاجراءات سليمة لكن لو أن هناك مشكلة سوف يذهب أكثر من ثلاث مرات!!! هذا الأمر يمثل مصيبة فى حياة هذا الشخص، أولاً يكلفه تكاليف المواصلات ثانياً يزحم المواصلات ثالثاً يؤدي إلى أن أعصاب الناس تتعب ومشاكل لا حدود لها ..